الأمن النووي وسبل المضي قُدُماً

ما انفك الأمن النووي يُؤخذ دائماً على محمل الجدّ. وهناك براهين كثيرة تدلّ على أنَّ أساليب الردع التقليدية لا تعطِّل بالضرورة أصحاب النوايا الشريرة، القادرين أيضاً على العمل عبر الحدود. إنَّ فهم هذا التهديد قد أكَّد على ضرورة اعتماد نهج قوي إزاء حماية المواد النووية وما يتصل بها من مرافق وأنشطة من أجل تعزيز الأمن النووي في كل أرجاء العالم. وتعترف الدول بأنّ هناك تهديداً حقيقياً يتمثَّل في وقوع المواد النووية أو غيرها من المواد المشعة في أياد غير أمينة، كما تدرك أنَّه تهديد عالمي. لذلك فإنَّ وجود إطار قانوني دولي للأمن النووي وبنى أساسية وطنية خاصة بالأمن النووي، إلى جانب الدور القيادي الذي تقوم به الوكالة، عوامل تشكِّل بعض اللبنات الأساسية لوضع إطار دولي فعال للأمن النووي يساهم في التصدي لهذا التهديد بفعالية.

ووضع إطار قانوني دولي للأمن النووي، يشمل في آن واحد صكوكاً مُلزمة وغير ملزمة قانونياً، مسألة أساسية لنجاح التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، قدَّمت الدول دعماً جديراً بالترحيب أتاح مؤخراً إعداد إرشادات مثل توصيات الأمن النووي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية (INFCIRC/225/Revision 5) (العدد ١٣ من سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة). وعلاوةً على ذلك، يعتبر دخول تعديل ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز النفاذ خطوة مهمة في إرساء أساس أشمل للأمن النووي العالمي. وقد كانت مبادئ هذا التعديل بارزة في أحدث التوصيات التي أبدتها الوكالة بشأن أمن المواد النووية والمرافق النووية. فهو يوسِّع نطاق الاتفاقية المذكورة، من خلال إلزام الدول الأطراف بحماية المواد النووية أثناء استخدامها وتخزينها ونقلها محلياً وأثناء وجودها في المرافق النووية.

ومن الضروري أن يدخل تعديل ٢٠٠٥ حيز النفاذ لأنَّ الصكوك الدولية الأخرى الموجودة لا تتطرَّق إلى مسؤولية الدول عن امتلاك وتنفيذ منظومة حماية مادية تسري على المواد والمرافق النووية. وقد حلَّلت الدول التهديد العالمي للأمن النووي واعترفت به وحدَّدته في ثمانية قرارات متتالية صادرة عن المؤتمر العام. لذلك فإنَّ التصديق على تعديل ٢٠٠٥ هو استجابة منطقية وفعالة لهذه الحقائق، ويمثِّل برهاناً في الوقت المناسب على التصميم والالتزام الدوليين.

وإرساء بنية أساسية وطنية للأمن النووي عنصر أساسي لتحقيق أمن نووي فعال ومستدام، وآلية تمكِّن كل دولة من معالجة الأمن النووي بأسلوب شمولي. ويقتضي ذلك أن تضمن الدول أموراً شتى من بينها وضع قوانين ولوائح تنظيمية مناسبة، وأن تكون السلطات مُلمَّة بأدوارها ومسؤولياتها، وأن تُصمَّم نُظم وتدابير للأمن النووي فيما يخص الوقاية والكشف والتصدي وأن تُنفَّذ وتُصان وتكون مستدامة. فبدون قوانين قائمة ذات صلة، تكون الدولة عرضة للخطر. وبدون بنية أساسية مناسبة للأمن النووي وثقافة مناسبة للأمن النووي، لا يتسنى للدولة أن تواجه الخطر الماثل أمامها. ولا يمكن أن يكون ذلك من الاعتبارات الثانوية. فأي نقطة ضعف في سلسلة شؤون الأمن النووي لها أهميتها، لأنَّ الجهات التي تنوي إلحاق الأذى ستعثر على تلك الحلقة الضعيفة وستستغلُّها.

وتقدِّم الوكالة المعونة للدول، بناءً على طلبها، في إرساء وتعزيز بنيتها الأساسية للأمن النووي من خلال وضع وتنفيذ خطط متكاملة لدعم الأمن النووي، وهي خطط عمل شاملة تخص أنشطة الدول في مجال الأمن النووي وتمكِّن من زيادة التنسيق في هذا المجال. ومع وجود خطة متكاملة لدعم الأمن النووي، تستطيع الدول معالجة الأمن النووي بأسلوب شامل ومنهجي ومنسَّق، بغية تفادي ازدواجية الجهود وتغطية جميع المجالات التي تحتاج إلى تحسينات. وتُصمَّم استعراضات النظراء، مثل الخدمة الاستشارية الدولية المعنية بالحماية المادية، لتمكين الدول من زيادة تحسين أمنها النووي وإعادة تأكيد التزامها بإرساء بنية أساسية قوية ومستدامة للأمن النووي.

ومن بين المكوِّنات المهمة لمثل هذه الاستدامة أن يكون لدى كل دولة عدد كاف من الموظفين المتعلِّمين والمدرَّبين جيِّدًا والذين يتمتّعون بالكفاءات والمهارات وثقافة الأمن السليمة لتعزيز الأمن النووي والحفاظ عليه عبر العديد من التخصصات المختلفة. ومن الناحية العملية، فإنَّ ثقافة الأمن النووي هي مجموعة الخصائص والمواقف والسلوكيات لدى الأفراد والمنظمات والمؤسسات، التي تعمل كوسيلة لدعم الأمن النووي وتعزيزه.

وفي الختام، فإنَّ المواد النووية وغيرها من المواد المشعة تظل في تطور مستمر، وهي مطلوبة في العديد من التطبيقات السلمية حول العالم. لذلك فإنَّ مواصلة استخدام هذه المواد يتطلَّب توخي الحذر باستمرار وبأسلوب جماعي. كما أنَّ تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي أمرٌ أساسي.

خمار مرابط، مدير مكتب الأمن النووي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.